رؤية VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

برنامج التخصيص

وثيقة برنامج التخصيص

2025م

المحتوى

مقدمة	3
أهداف المستوى الثالث ذات العلاقة غير المباشرة	9
تطلعات برنامج التخصيص في رؤية المملكة 2030	11
الجهود الحالية	16
أبرز انجازات منظومة التخصيص	18
استراتيجية برنامج التخصيص	30
الاعتبارات الاستراتيجية	34
المبادرات المستقبلية	37

١ مقدمة

مقدمة:

أُطلق برنامج التخصيص في عام 2018، وسعى لتحديد الأصول والخدمات الحكومية القابلة للتخصيص في عدد من القطاعات، وتطوير منظومة وآليات التخصيص، وتحديد أطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتعزيز جودة وكفاءة الخدمات العامة، ودعم المساهمة في التنمية الاقتصادية.

نجح البرنامج في المرحلة السابقة في وضع الأطر العامة لمنظومة التخصيص من خلال إصدار نظام التخصيص وإنشاء المركز الوطني للتخصيص الذي يهدف إلى تنظيم الإجراءات المُتعلقة بمشاريع هذه المنظومة وتعزيز مشاركة القطاع الخاص وفق إجراءات تنظيمية بشكل شفاف وعادل، والتأكد من نزاهة الإجراءات المرتبطة بالعقود لتوفير بيئة تنظيمية واستثمارية جاذبة ومُحفزة للقطاع الخاص من أجل الاستثمار والمشاركة الفاعلة في الاقتصاد الوطني وزيادة حصته في الناتج المحلي على المدى القصير والطويل. كما أسهم البرنامج أيضاً في تفعيل اللجان الإشرافية للقطاعات.

كما يعزز برنامج التخصيص دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات وإتاحة الأصول الحكومية أمامه، مما يحسّن جودة الخدمات بشكل عام ويقلل تكاليفها على الحكومة، وذلك من خلال إعادة تركيز جهود الحكومة على الدور التشريعي والتنظيمي المناط بها والمتوافق مع توجه رؤية المملكة 2030، كما يسهم برنامج التخصيص في تعزيز جذب المستثمر المحلي والأجنبي المباشر، وتحسين ميزان المدفوعات.

ويعنى مفهوم التخصيص بنقل ملكية الأصول من الحكومة إلى القطاع الخاص، أو إسناد تقديم خدمات حكومية معينة إلى القطاع الخاص، ويشمل ذلك عقود بيع الأصول بشكل كامل أو جزئي، وعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والتي يمكن أن تأخذ أشكالاً متعددة (مثل: العقود التي تتضمن قيام جهة من القطاع الخاص ببناء أصل معين وتشغيله، ونقل حقوق الملكية فيه إلى الحكومة). وسيواصل برنامج التخصيص العمل على تمكين القطاع الخاص من خلال خلق فرص استثمارية جديدة.

ويشمل نطاق برنامج التخصيص:

1) **الركيزة الأولى:** تعزيز جودة وكفاءة الخدمات العامة

2) **الركيزة الثانية:** دعم المساهمة في التنمية الاقتصادية

3) **ممكن رئيسي:** تمكين منظومة التخصيص والشراكة بين القطاعين العام والخاص

وتعمل منظومة التخصيص على 17 قطاعاً مستهدفاً بالتخصيص و 176 مبادرة حيث تم إطلاق 32 منها وترسية 18 مبادرة.

وقد حققت منظومة التخصيص خلال العام 2019م، 12.68 مليار ريال قيمة الاستثمارات من عمليات الشراكة بين القطاعين العام و الخاص و470 مليون ريال من عوائد بيع الأصول. وفي العام 2020م، تم تحقيق 13.46 مليار ريال مثلت قيمة الاستثمارات من عمليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص و2.75 مليار ريال عوائد من عمليات بيع الأصول.

وحققت المبادرات المنجزة في منظومة التخصيص إجمالي مياه معالجة يومياً بأكثر من 1.12 مليون متر مكعب وإجمالي إنتاج مياه محلاة يومياً بأكثر من 2.1 مليون متر مكعب بالإضافة إلى إنشاء 60 مدرسة لجميع المراحل في مدينتي مكة المكرمة وجدة، تخدم 50 ألف طالب. وتطوير وتشغيل محطات الحاويات بميناء الملك عبد العزيز بالدمام ورفع الطاقة الاستيعابية لمحطات الحاويات بأكثر من 120% لتصل إلى 7.5 مليون حاوية، وبميناء جدة الإسلامي تم رفع الطاقة الاستيعابية لمحطات الحاويات بالميناء بمعدل 70% لتصل عدد الحاويات سنوياً لأكثر من 13 مليون حاوية بالإضافة إلى زيادة عدد مراكز خدمات الغسيل الكلوي إلى 63 مركزاً في مختلف مدن وقرى المملكة والتي تقدم خدماتها لأكثر من 7000 مستفيد.

الحوكمة

تتمّ إدارة برنامج التخصيص من خلال هيكل حوكمة متين صدر بشأنه عدداً من قرارات مجلس الوزراء وأدوات نظامية أخرى، وتراعي هذه الهيكلة الممارسات الدولية التي تم دراستها خلال تصميم الحوكمة.

1) اللجنة الاستراتيجية:

هي لجنة منبثقة من مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية وتقدم الدعم الاستراتيجي إلى مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، بما في ذلك المقترحات بشأن صياغة استراتيجيات تحقيق رؤية المملكة 2030 وتحويلها إلى برامج تنفيذية والإشراف على تنفيذها.

2) لجنة برنامج التخصيص:

لجنة يتم تعيينها من قبل مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، تضم ممثلين من الجهات ذات العلاقة بنطاق عمل برنامج التخصيص. وهي مسؤولة عن إدارة عملية التخطيط للبرنامج، والإشراف على التنفيذ وضمان تحقيق النتائج والمستهدفات المعتمدة للبرنامج.

3) مكتب برنامج التخصيص:

يعتبر الذراع التنفيذي للجنة البرنامج. ويتولى مسؤولية إعداد ومتابعة خطة البرنامج التي تتضمن المبادرات والمؤشرات والمستهدفات والإطار الزمني، كما يرفع بتوصيات الميزانية التقديرية للمبادرات والميزانية الإجمالية للبرنامج للجنة البرنامج، ويتولى تنسيق وإعداد وتنفيذ مبادرات البرنامج ومتابعتها ودعم الإنجاز، وقيادة جهود إدارة التغيير، وتصعيد المشكلات التي لا يتم التوصل لحلول لها، وإعداد ورفع التقارير الدورية للجنة حول تقدم البرنامج وحول تقدم سير العمل.

4) اللجان الإشرافية للقطاعات المستهدفة بالتخصيص وفرق العمل:

هي المسؤولة عن الإشراف على التخصيص وتنفيذه في كلّ قطاع، كما تشمل مسؤوليات اللجان تطوير استراتيجية تخصيص القطاع بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية وأهداف منظومة التخصيص والمركز الوطني للتخصيص، وتقديمها لمجلس إدارة المركز الوطني للتخصيص للموافقة عليها، كما تتضمن المسؤوليات تمكين الجاهزية (مثل: إجراء تقييمات الجاهزية الفنية، والمالية، والقانونية، وتحديد الفجوات، وتطوير خطط الجاهزية، وضمان تنفيذها، والسعي للحصول على الموافقات على التغييرات التنظيمية المحددة بالقطاع). وتشمل المسؤوليات كذلك الإشراف على تنفيذ المبادرات (مثل: الموافقة على نماذج التخصيص التي وضعتها فرق العمل، وضمان مواءمتها مع الاستراتيجية الوطنية والمعايير والأنظمة، والوصول إلى المستثمرين، وإجراء المفاوضات، وتوقيع العقود، وإدارة تنفيذ فرص التخصيص، وإعداد التقارير الدورية وتوجيهها لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية).

5) المركز الوطني للتخصيص:

هو مُمَكِّن وداعم للتخصيص لكافة القطاعات الحكومية، ويدعم اللجان الإشرافية للتخصيص وفرق العمل في تنفيذ جهود التخصيص من خلال تقديم الخبرات في إجراءات العمل والمسائل القانونية والرقابية والفنية. وتشمل مسؤوليات المركز صنع السياسات من خلال تطوير الأطر التنظيمية العامة، ووضع قواعد وإجراءات اللجان الإشرافية للتخصيص، ومراجعة الإطار التنظيمي للقطاع. كما تتضمن مسؤوليات المركز تطوير أطر التخصيص وتطوير المبادئ التوجيهية والمعايير المرتبطة بتخصيص القطاع، لتحقيق أهداف التخصيص على مستوى المملكة. وتشمل المسؤوليات أيضا مراقبة وإعداد التقارير، وذلك من خلال مراجعة استراتيجيات تخصيص القطاع، وضمان مواءمتها مع المبادئ التوجيهية والمعايير المرتبطة بتخصيص القطاع، ومراجعة فرص التخصيص والشراكة والتحقق من صحتها، ومراجعة خطط الجاهزية ومتابعة تنفيذها، ومراجعة التحليلات الفنية والمالية والقانونية في مرحلة تنفيذ المعاملات، ومتابعة مدى التقدم المحرز في التنفيذ، والتصعيد لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، إن دعت الحاجة.

6) الجهات الداعمة:

هي عدد من الأجهزة التي تقدم الدعم النوعي لمكاتب البرامج حسب اختصاصاتها؛ أثناء مرحلتي تخطيط وتنفيذ المبادرات، وتشمل الجهات الداعمة الرئيسية كل من: وزارة المالية، وزارة الاقتصاد والتخطيط، وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وزارة الاستثمار، هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية، هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية، المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة «أداء»، مركز تنمية الإيرادات غير النفطية، وحدة التحول الرقمي، وحدة الإعلام والتواصل المؤسسي، فريق العمل الدائم.

ولا يشمل نطاق برنامج التخصيص الأنشطة التالية:

- تطوير وتنظيم مبادرات القطاع الخاص التقليدية مع القطاع العام، ويشمل ذلك الأنظمة والإجراءات القانونية والنظامية للعمل مع القطاع الخاص خارج مظلة «التخصيص» و «مبادرات مشاركة القطاع الخاص».
- التعامل مع الأصول العقارية السكنية المتاحة لاستخدام القطاع الخاص من قبل المقاولين والمطوّرين العقاريين، حيث تتم تغطيتها من قبل برنامج الإسكان.
- المبادرات الاستثمارية لصندوق الاستثمارات العامة.

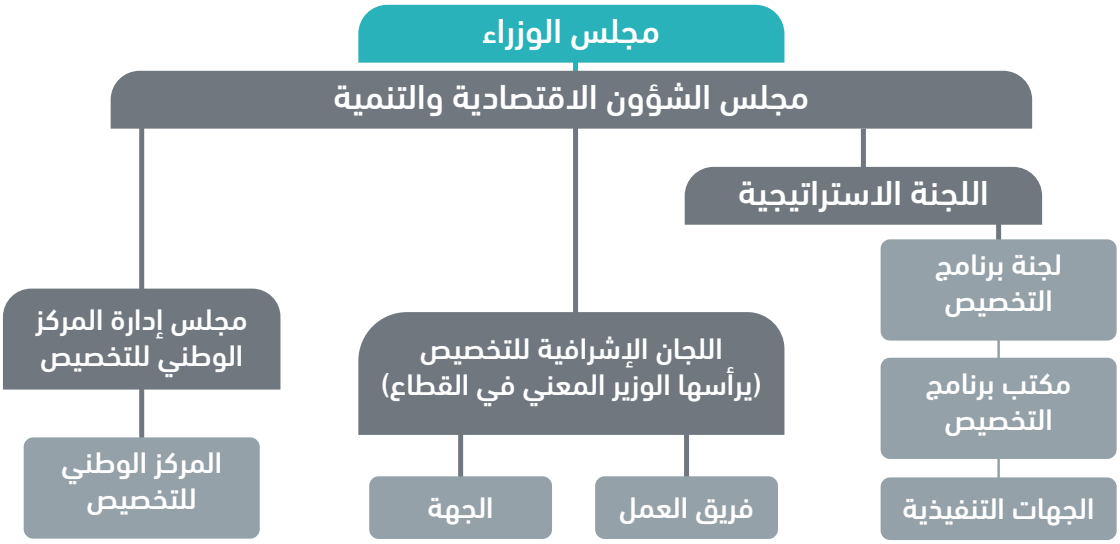

حددت رؤية المملكة 2030 ستة وتسعين هدفاً استراتيجياً تنبثق من الركائز الثلاث (مجتمع حيوي، اقتصاد مزدهر، وطن طموح)، ومن بين هذه الأهداف، هدفان مستمدان من الركيزة الثانية للرؤية - «اقتصاد مزدهر»، واللذان يرتبطان مباشرة ببرنامج التخصيص، وهما:

3.1.2 إتاحة الأصول المملوكة للدولة أمام القطاع الخاص.

3.1.3 تخصيص خدمات حكومية محدّدة.

برنامج التخصيص –الأهداف المباشرة لرؤية 2030

أهداف المستوى الثالث
ذات العلاقة غير المباشرة

أهداف المستوى الثالث ذات العلاقة غير المباشرة

يدعم برنامج التخصيص أيضاً اثني عشر هدفاً غير مباشر، وتمّ وضع قائمة نهائية بهذه الأهداف استنادًا إلى نطاق مبادرات برنامج التخصيص، لتشمل تلك التي ستتأثر بمبادرات برنامج التخصيص.

2.1.1 تسهيل الحصول على الخدمات الصحية.

2.1.2 تحسين القيمة المحصلة من الخدمات الصحية (جودة النتائج والخبرات والتكلفة).

2.3.1 الارتقاء بجودة الخدمات المقدّمة في المدن السعودية.

3.1.4 تطوير سوق مالية متقدّمة.

3.1.6 جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

3.5.1 إنشاء وتحسين أداء المراكز اللوجستية.

4.3.2 زيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد.

5.1.1 تعزيز فاعلية التخطيط المالي وكفاءة الإنفاق الحكومي.

5.1.2 تنويع الإيرادات الحكومية -تعظيم الإيرادات من الأصول الحكومية المملوكة للدولة (مثل الشركات).

5.2.1 تصميم هيكل حكومي أكثر مرونة وفعالية.

5.2.2 تحسين أداء الجهات الحكومية.

5.2.5 الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

تطلعات برنامج التخصيص
في رؤية المملكة 2030

يسعى برنامج التخصيص إلى التمكين من تحسين كفاءة أصول وخدمات القطاع العام من خلال رفع جودة هذه الأصول والخدمات والعمليات والإدارة.

العمل على زيادة مساهمة القطاع الخاص المحلي والأجنبي في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية من 40% (2016) إلى أكثر من 65% بحلول العام (2030)

تحرير الأصول المملوكة للدولة أمام القطاع الخاص

الرفع من مستوى جودة الخدمات وجعلها أكثر شمولية

رفع كفاءة الإنفاق الحكومي وتحقيق أفضل عائد منه

ويهدف برنامج التخصيص إلى تعزيز دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات وإدارة الأصول الحكومية، **وذلك من أجل:**

- تحسين جودة الخدمات لقطاعات مثل: الصحة والتعليم والشؤون البلدية وغيرها من القطاعات.
- خفض التكاليف من خلال الاستفادة من خبرة القطاع الخاص.
- إعادة تركيز جهود الحكومة على أدوارها التشريعية والتنظيمية، وتعزيز المحتوى المحلي والإقتصاد الوطني.
- خلق فرص عمل جديدة في القطاع الخاص في جميع أنحاء المملكة.
- تمكين القطاع الخاص من خلال إتاحة المزيد من الفرص الاستثمارية، مما يزيد مساهمته في الناتج المحلي

ويتطلّع برنامج التخصيص إلى أن يصبح أحد الدوافع لزيادة مساهمة القطاع الخاص المحلي والأجنبي في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة، والإسهام بزيادة المحتوى المحلي. وسيوسع برنامج التخصيص جهوده المبذولة في العمل مع القطاع الخاص لتحقيق نمو اقتصادي أكبر في المملكة.

سيعمل البرنامج على تحقيق خيارات إشراك الحكومة للقطاع الخاص ورفع جودة وشمولية الخدمات المقدمة، ليشارك بشكل فعّال في تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030، وذلك من خلال إتاحة الأصول المملوكة للدولة أمام القطاع الخاص بالشكل الذي يعود بالفائدة على إيرادات الدولة وكذلك على الاقتصاد المحلي. وعلاوة على ذلك، سيكون للتخصيص أثر اجتماعي واقتصادي إيجابي على المملكة، وسيساعد إشراك القطاع الخاص في المشاركة والتنفيذ وتوفير الخدمات العامة المستهدفة التي كانت تقدّمها الحكومة حتى الآن، وعلى خفض التكاليف وتحسين جودة الخدمات وتحقيق الآثار الاقتصادية على صعيد القطاعين العام والخاص.

وسيعمل برنامج التخصيص على تحقيق ذلك من خلال إيجاد وتطوير بيئة تدعم تنفيذ مبادرات التخصيص بنجاح وكفاءة عالية. كما سيركز البرنامج على المشاريع التي تلبي الاحتياجات العامة، وتأخذ في عين الاعتبار القيمة مقابل المال (Value for Money)، وترفع من مستوى شفافية ونزاهة إجراءات طرح المشاريع وتبني معايير محددة للدراسات الأساسية لهذه المبادرات، وأن تمتثل هذه المشاريع لمعايير وسياسات وحوكمة التخصيص، ولا يتحقق نجاح برنامج التخصيص إلا عندما يعزز معاملات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

يلتزم برنامج التخصيص بالمساهمة في تحقيق عدد من النجاحات بحلول العام 2025م.

تحقيق إيرادات حكومية (إيرادات غير النفطية) بقيمة تقارب 143 مليار ريال سعودي.

تحقيق ما يقارب 14 مليار ريال سعودي كقيمة مالية لكفاءة الإنفاق الحكومي من خلال عمليات الشراكة.

المساهمة بتوفير فرص عمل وظيفية جديدة في القطاع الخاص.

مستهدفات ومؤشرات منظومة التخصيص:

المؤشر	الوصف
إجمالي قيمة العوائد الناتجة عن عمليات الشراكة وبيع الأصول	يقيس هذا المؤشر إجمالي الإيرادات من بيع الأصول (إيراد لمرة واحدة) والإيرادات غير النفطية الناتجة عن عمليات الشراكة حسب التدفقات النقدية السنوية الفعلية وحسب الحوكمة المعتمدة للتخصيص.
إجمالي قيمة الاستثمارات من عمليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص	يقيس هذا المؤشر إجمالي قيمة الاستثمارات الرأسمالية من عمليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص حسب الحوكمة المعتمدة للتخصيص.
القيمة المالية لكفاءة الإنفاق الحكومي من خلال عمليات الشراكة	يقيس هذا المؤشر القيمة المالية لكفاءة الإنفاق الحكومي الناتجة من عمليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص خلال فترة المبادرة عن طريق احتساب الفرق في القيمة مقابل المال (Value for Money).
عدد الأصول الحكومية التي تم تخصيصها	يقيس هذا المؤشر إجمالي عدد الأصول الحكومية التي تم تخصيصها (نقل الملكية إلى القطاع الخاص).
العدد الإجمالي لعقود الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص	يقيس هذا المؤشر إجمالي عدد عقود الشراكات بين القطاعين العام والخاص الجديدة التي تم منحها حسب الحوكمة المعتمدة للتخصيص.

المؤشر *	خط الأساس	سنة خط الأساس	المستهدفات (تراكمي)					
			الوحدة	2020	2021	2022	2023	2024	2025
إجمالي قيمة العوائد الناتجة عن عمليات الشراكة وبيع الأصول	0.48	2019	مليار ريال	3.7	20.3	48.7	97.3	108	143.7
إجمالي قيمة الاستثمارات من عمليات الشراكة بين القطاع العام والخاص	2.56	2018	مليار ريال	19.5	31.6	47	55.3	60.1	62.3
القيمة المالية لكفاءة الإنفاق الحكومي من خلال عمليات الشراكة	0.75	2018	مليار ريال	4.8	8.9	10.8	12.3	13.7	14
عدد الأصول الحكومية التي تم تخصيصها	1	2019	عدد	3	7	16	23	24	26
العدد الإجمالي لعقود الشراكة ما بين القطاع العام والخاص	1	2018	عدد	14	29	48	55	60	64

* المستهدفات وتواريخها قابلة للتغيير حسب أولويات المبادرات و قرارات اللجان الاشرافية لكل قطاع مستهدف بالتخصيص

الجهود
الحـالية

الجهود الحالية

- بدء العمل على عدد من المبادرات ضمن خطة برنامج التخصيص الحالية، وتشمل هذه المبادرات طريقتان للتخصيص (بيع الأصول، والشراكة بين القطاعين العام والخاص في تقديم الخدمات). وعلى الرغم من أن العملية يمكن أن تكون واسعة النطاق، فقد نجحت منظومة التخصيص في إغلاق مبادرات الشراكة وبيع الأصول.

- البدء بوضع خطة عمل لتطوير استراتيجيات التخصيص القطاعية حيث تم البدء بتطوير استراتيجيات التخصيص وسيتم الانتهاء منها خلال العام 2021م.

- صدور موافقة مجلس الوزراء على نظام التخصيص بحسب قرار مجلس الوزراء رقم (436) وتاريخ 1442/8/3 هـ، والذي يهدف إلى تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص ونقل ملكية الأصول الحكومية وتحرير الأصول المملوكة للدولة أمام القطاع الخاص وتخصيص خدمات حكومية محدّدة، والتوسع في مشاركة القطاع الخاص في مبادرات البنية التحتية والخدمات العامة المقدمة للمواطنين والمقيمين. كما يهدف نظام التخصيص إلى خلق بيئة تسمح برفع حجم ومستوى الخدمات المقدمة للمواطن والمقيم، ووضع المرونة اللازمة في البيئة التنظيمية والاستثمارية لمبادرات التخصيص بالمملكة بما يدعم ويُعزز تنفيذ تلك المبادرات ضمن بيئة تنظيمية واستثمارية جاذبة ومُحفزة للاستثمار على المدى القصير والطويل. وسيعمل نظام التخصيص على تعزيز مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد وإتاحة الفرص الاستثمارية أمامه من خلال تنظيم الإجراءات المُتعلقة بمبادرات التخصيص وتسهيل تقديم تلك الفرص للقطاع الخاص بشكل شفاف وعادل يضمن نزاهة الإجراءات المرتبطة بالعقود، ويرفع مستوى شمولية وجودة الخدمات وكفاءة الأصول ذات الصلة بمبادرات التخصيص، ويحسن مستوى إدارتها.

- سيواصل برنامج التخصيص جهوده في تمكين وتحسين نتائج منظومة التخصيص والشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال عمله مع المركز الوطني للتخصيص كداعم للقطاعات المستهدفة بالتخصيص عبر تطوير استراتيجيات تلك القطاعات ودعم عمليات التنفيذ. وتشمل محفظة مبادرات التخصيص 17 قطاعاً، ونظراً لطبيعة عمليات التخصيص، يتم التعرف على فرص التخصيص في قطاعات مختلفة بشكل مستمر .

أبرز انجازات

منظومة التخصيص

أبرز انجازات منظومة التخصيص

اللجان الإشرافية للقطاعات المستهدفة بالتخصيص وفرق العمل:

منذ صدور قرار مجلس الوزراء رقم (665) والمعدل بقرار رقم 55 تم تأسيس 17 لجنة إشرافية للقطاعات المستهدفة بالتخصيص، وتتكون كل لجنة من عضوين وهم معالي وزير القطاع المعني رئيساً ومعالي وزير المالية عضواً. وتتولى اللجان الإشرافية الإشراف على إدارة وهيكلة وطرح المبادرات المرتبطة بالأصول الحكومية أو الخدمات المراد تخصيصها وإتاحتها أمام القطاع الخاص.

تعمل اللجان الإشرافية للقطاعات المستهدفة بالتخصيص على 176 مبادرة بدعم من المركز الوطني للتخصيص:

المبادرات التي تمت الموافقة عليها حسب القطاعات

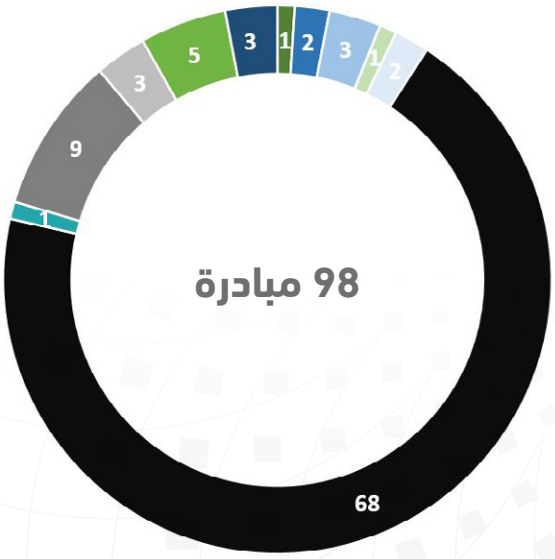

- الاتصالات وتقنية المعلومات
- الإعلام
- البلديات
- التعليم
- الجمارك
- البيئة والمياه والزراعة
- الرياضة
- الصحة
- العمل والتنمية الاجتماعية
- النقل
- النقل العام

المبادرات تحت الدراسة حسب القطاعات

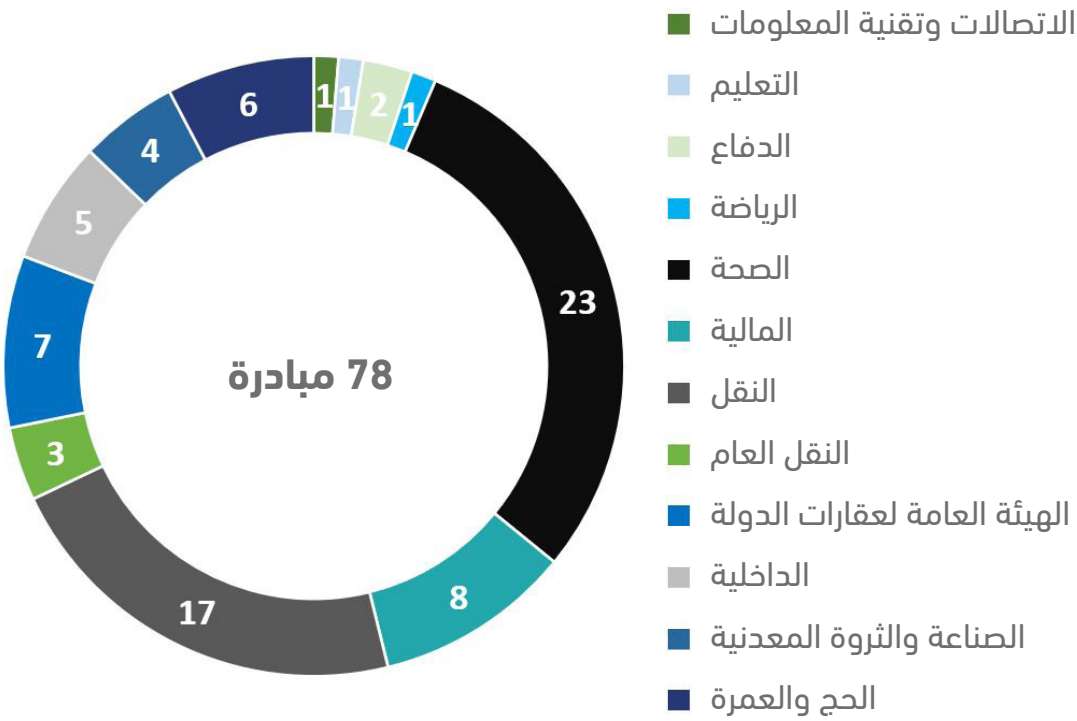

"يتم تحديث قائمة المبادرات تحت الدراسة للقطاعات بشكل مستمر"

المبـادرات المغلقة للقطاعـات المسـتهدفة بالتخصيص وبدعـم المركز الوطني للتخصيـص خلال الفترة مـن 2018م وحتـى نهاية 2020م:

اسم المبادرة	وصف المبادرة	الجهة التنفيذية
مبادرة محطة رابغ 3 محطة تحلية مياه مستقلة	أحد مبادرات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بسعة 600 ألف متر مكعب من المياه الصالحة للشرب يومياً، لتغذية مكة المكرمة ويخدم أهالي المنطقة والحجاج والمعتمرين	وزارة البيئة والمياه والزراعة

اسم المبادرة	وصف المبادرة	الجهة التنفيذية
مبادرة برنامج الغسيل الكلوي	مبادرة لتأمين الغسيل الكلوي الدموي لمرضى الفشل الكلوي المزمن عن طريق التعاقد مع شركات عالمية رائدة في هذا المجال، والتي ستسهم في زيادة عدد المراكز إلى 63 مركزاً في مختلف مدن وقرى المملكة وستقدم الخدمات لأكثر من 7000 مستفيد.	وزارة الصحة
مبادرة محطة معالجة الصرف الصحي غرب الدمام	هي مبادرة معالجة مياه الصرف الصحي المعالجة باستخدام تقنيات صديقة للبيئة وبكفاءة عالية، بسعة تصميمية مقدارها 350،000 متر مكعب يومياً تخدم 100 ألف مستفيد.	وزارة البيئة والمياه والزراعة
مبادرة محطة الشقيق 3 محطة تحلية مياه مستقلة	تعتبر المبادرة أحد عمليات التخصيص والشراكة بين القطاعين العام والخاص وخامس مبادرات التخصيص، والتي ستكون بسعة تصميمة مقدارها 450,000 متر مكعب يومياً من المياه المحلاة لمدينتي جازان وعسير.	وزارة البيئة والمياه والزراعة

اسم المبادرة	وصف المبادرة	الجهة التنفيذية
مبادرة محطة معالجة الصرف الصحي بجدة (مطار2)	عملت وزارة البيئة والمياه والزراعة على قائمة بعدد من المحطات منها محطة معالجة الصرف الصحي بجدة بسعة 500 ألف م3.	وزارة البيئة والمياه والزراعة
الخدمات الطبية للخطوط السعودية	تهدف المبادرة إلى الارتقاء بالخدمات المقدمة للمستفيدين لأكثر من 15 ألف طيار ومضيف وطاقم جوي، إضافة إلى تقديم خدمات الرعاية الصحية والخدمات الطبية لأكثر من 140 ألف مستفيد.	وزارة النقل
محطة خدمات الشحن الثانية بمطار الملك خالد الدولي	تسعى المبادرة الى إنشاء محطة شحن ثانية لزيادة القدرة الاستيعابية الى 600 الف طن عن طريق الشراكة مع القطاع الخاص.	وزارة النقل
مبادرة محطة الحاويات بميناء جدة الإسلامي	تسهم في رفع الطاقة الاستيعابية لمحطات الحاويات بالميناء بمعدل 70% لتصل عدد الحاويات سنوياً لأكثر من 13 مليون حاوية.	وزارة النقل
مبادرة محطة معالجة الصرف الصحي الطائف	محطة معالجة الصرف الصحي بالطائف بسعة إنتاجية 270 ألف م مكعب ويخدم مدينة الطائف ، المحطة صديقة للبيئة وتستخدم فيها الطاقة البديلة.	وزارة البيئة والمياه والزراعة

اسم المبادرة	وصف المبادرة	الجهة التنفيذية
مبادرة محطة ينبع 4 تحلية مياه مستقلة	أحد مبادرات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بسعة 450 ألف متر مكعب من المياه الصالحة للشرب يومياً، لتغذية منطقتي مكة المكرمة والمدينة المنورة، وستضم المبادرة وحدات طاقة شمسية لتقليل استهلاك الكهرباء من الشبكة، إضافة إلى خزانات مياه بسعة تخزين يومين تشغيليين.	وزارة البيئة والمياه والزراعة
مبادرة الجبيل3- (أ) المستقل لتحلية المياه	تغذي احتياج المنطقة الشرقية ومنطقة الرياض ومنطقة القصيم بسعة 600 ألف متر مكعب يومياً بتقنية التناضح العكسي.	وزارة البيئة والمياه والزراعة
مبادرة محطة الحاويات بميناء الملك عبد العزيز بالدمام	ستساهم المبادرة في رفع الطاقة الاستيعابية لمحطات الحاويات بأكثر من 120% لتصل إلى 7.5 مليون ونص حاوية، كما ستعزز الخدمات اللوجستية ورفع موثوقية سلاسل الإمداد ودعم التجارة الداخلية والخارجية.	وزارة النقل
بيع كامل الحصص في شركة المطاحن الأولى	بيع كامل الحصص إلى مستثمرين من القطاع الخاص لرفع كفاءة الإنتاج وتنوع المنتجات في السوق المحلي.	وزارة البيئة والمياه والزراعة
بيع كامل الحصص في شركة المطاحن الثالثة	بيع كامل الحصص إلى مستثمرين من القطاع الخاص لرفع كفاءة الإنتاج وتنوع المنتجات في السوق المحلي.	وزارة البيئة والمياه والزراعة
مبادرة المجموعة الأولى من البرنامج، لتمويل وتصميم وإنشاء وتشغيل 60 مدرسة	تنفيذ مبادرة المجموعة الأولى من مبادرات الشراكة مع القطاع الخاص ضمن مسار البناء والصيانة والتحويل لإنشاء 60 مدرسة لجميع المراحل في مدينتي مكة المكرمة وجدة. ويخدم 50 ألف طالب.	وزارة التعليم

مبادرات في مراحل متقدمة بعد الإطلاق حتى نهاية عام 2021م:

1- توسعة مستشفى الأنصار

مستشفى الأنصار هو مستشفى قائم في المدينة المنورة بسعة 90 سرير، ومن المتوقع أن يتم طرح بديل له بسعة 244 سرير للبناء والتشغيل من القطاع الخاص، ويترتب على تنفيذ المبادرة زيادة الطاقة الاستيعابية وعدد الأسرة في منطقة المدينة بمنشأة طبية حديثة مهيأة بأحدث التجهيزات الطبية بمستوى خدمة عالي وكفاءة تشغيل عالية، حيث ستكون وزارة الصحة هي المشرف والمنظم للقطاع، بينما سيقوم القطاع الخاص بتقديم الخدمات الصحية، إذ سيكون الهدف هو رفع القدرة الاستيعابية لمستشفى الأنصار من 90 سرير إلى 244 سرير، ليتماشى ذلك مع رؤية المملكة 2030 في زيادة عدد المعتمرين، بالإضافة إلى استخدام أساليب تمويل مالية جديدة معتمدة على مبدأ التمويل طويل المدى، والذي من شأنه تقليل العبء على الميزانية الرأسمالية للدولة في مرحلة بناء المبادرة.

2- مبادرة إدارة الحالات الاجتماعية في منطقتي الرياض وحائل

مبادرة تهدف إلى تغطية عدد أكبر من المستفيدين عند إجراء البحوث، مما يرفع جودة الخدمات التي تقدمها الوزارة لمستفيديها وذلك وفق أفضل المعايير والممارسات العالمية في هذا الشأن، ويسهم في تحسين تجربة العميل.

3- جذب الاستثمارات الخاصة لتمويل إنشاء المباني التعليمية

سيتم تأسيس المبادرة من قبل وزارة التعليم وشركة تطوير المباني على أساس الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتشمل المبادرة التصميم والبناء والتجهيز وإدارة المرافق في 60 مدرسة في منطقة المدينة المنورة. حيث ستؤدي هذه المبادرة إلى اتباع نظام مشاركة القطاع الخاص في البناء والصيانة ونقل ملكية المدارس الحكومية،وستوفر منشآت تعليمية حديثة تساهم في رفع مستوى التعليم العام في المملكة من خلال بيئة تعليمية نموذجية.

4- إنشاء محطة معالجة الصرف الصحي بالمدينة المنورة (3)

محطة معالجة الصرف الصحي بالمدينة المنورة بسعة إنتاجية 375 ألف متر مكعب من المياه وتخدم منطقة المدينة المنورة، وتستهدف هذه المبادرة إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة، باستخدام تقنيات صديقة للبيئة وبكفاءة عالية، تحقيقًا لأهداف رؤية المملكة 2030، كما تهدف إلى تحسين جودة الخدمات ورفع كفاءة الإنفاق، بالاستفادة من خبرات القطاع الخاص.

5- إنشاء محطة معالجة الصرف الصحي بتبوك (2)

محطـة معالجـة الصـرف الصحـي بتبـوك 2 بسـعة إنتاجيـة 90 ألـف متـر مكعـب مـن المياه وتخـدم منطقـة تبـوك، وتسـتهدف هـذه المبـادرة إعـادة اسـتخدام ميـاه الصـرف الصحـي المعالجـة، باسـتخدام تقنيـات صديقـة للبيئة وبكفـاءة عاليـة، تحقيقًا لأهداف رؤيـة المملكة 2030، كمـا تهـدف إلى تحسـين جودة الخدمات ورفع كفاءة الإنفاق، بالاسـتفادة من خبرات القطـاع الخاص.

6- إنشاء محطة معالجة الصرف الصحي ببريدة (2)

تتمركّـز حـول زيـادة سـعة الإنتاجيـة 150 متـر مكعـب من الميـاه، وتخـدم منطقـة القصيم، وتسـتهدف هذه المبادرة إعادة اسـتخدام مياه الصرف الصحي المعالجة، باسـتخدام تقنيات صديقـة للبيئـة وبكفـاءة عالية، تحقيقًا لأهداف رؤية المملكة 2030، كما تهدف إلى تحسـين جـودة الخدمـات ورفع كفـاءة الإنفاق، بالاسـتفادة من خبرات القطـاع الخاص.

7- تفعيل اتفاقيات الاستثمار المشترك

مبـادرة الشـراكة بيـن الأمانـات أو البلديـات والقطـاع الخاص لتطويـر الأراضي البلديـة، والتي سـيتم إطلاقهـا تجريبيًـا من خلال إبرام 5 عقود شـراكة في 4 أمانات: (أمانـة المدينة المنورة، أمانـة مكـة المكرمـة، أمانة الريـاض وأمانـة المنطقة الشـرقية)، على أن يتم تعميـم النموذج علـى بقيـة مـدن المملكـة، حيث تسـعى هـذه المبـادرة لتعزيز اسـتغلال الأراضـي المملوكة للأمانـات والبلديـات، من خلال تطويرها بالشـراكة مع القطاع الخاص، والاسـتفادة من أصول مملوكـة للدولـة لرفع مسـاهمة القطـاع الخاص فـي الاقتصاد المحلي وخلـق وظائف ذات جودة نوعية.

8- إنشاء وإدارة مواقف السيارات

مبـادرة شـراكة بيـن القطاعين العام والخاص لإنشـاء وإدارة مواقف السـيارات حول المملكة، علـى أن يكـون إطلاقهـا تجريبيـاً بمدينة الرياض، ومـن ثم يتم تعميم النمـوذج على بقية مدن المملكـة، وذلك بهدف تحسـين جودة خدمـات المواقف وحل إشـكاليات الازدحام المروري، وتطبيـق أحدث التقنيـات والمواصفات والمعايير على مواقف السـيارات، اسـتنادًا إلى أفضل الممارسـات العالميـة (المواقف الذكية) في داخل المدن الرئيسـية.

9- بيع كامل أصول شركة مطاحن الدقيق الثانية والرابعة

تمثل شركات مطاحن الدقيق فرصة جاذبة للاستثمار في أحد أكبر أسواق الدقيق بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتي تتمتع بمعدلات نمو عالية ومغرية للقطاع الخاص لتطوير إنتاجية القطاع والارتقاء بجودة منتجاته، ويتمحور نشاط هذه المبادرة في بيع كامل الحصص إلى المستثمرين من القطاع الخاص في شركتي مطاحن الدقيق الثانية والرابعة.

10- تشغيل أقسام الأشعة بالشراكة مع القطاع الخاص

تحديث ممارسات الطب الإشعاعي وتوسيع نطاقه في جميع أنحاء البلاد بالشراكة مع القطاع الخاص، من أجل تلبية نسبة 50% من الطلب المقدّر والذي يندرج تحت إطار القطاع الصحي، وذلك لمعالجة التحدي الكامن في تشغيل أقسام الأشعة بأقل من قدرتها الحقيقية بتكلفة أعلى من مثيلاتها العالمية، وسيكون لهذه المبادرة الأثر المباشر على تحسين الحصول على الخدمة بجودة عالية وكفاءة عالية وتكلفة أقل، من خلال تقليل التكاليف التشغيلية الحالية.

الإنجازات التشريعية:

اسم المبادرة	نبذة عن المبادرة
الإطار النظامي العام للتخصيص– قرار مجلس الوزراء رقم (512) وتاريخ 1440/9/2هـ	تعديل بعض أحكام تنظيم المركز الوطني للتخصيص الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (355) وتاريخ 1438/6/7هـ، ومن أبرز هذه التعديلات إعادة تشكيل مجلس إدارة المركز، ومنح المركز صلاحية تملك وتأسيس الشركات نيابة عن الحكومة لأغراض دعم وتنفيذ مبادرات التخصيص.
الإطار النظامي العام للتخصيص - مبادرة نظام التخصيص	تنفيذاً لتوجيه مجلس الوزراء بموجب قراره رقم (665) وتاريخ 1438/11/8 هـ بشأن قيام المركز بإعداد مبادرة نظام يتضمن جميع الأحكام المتعلقة بعمليات التخصيص على أن يشمل ما يلزم من استثناءات من الأنظمة والعمل على الاستفادة من أفضل الممارسات الدولية.
الإطار النظامي العام للتخصيص –قواعد عمل اللجان الإشرافية للقطاعات المستهدفة بالتخصيص ومهماتها	تقديم الدعم لفريق عمل مكتب برنامج التخصيص بخصوص إعداد مبادرة بشأن تعديل بعض أحكام قواعد عمل اللجان الإشرافية للقطاعات المستهدفة بالتخصيص ومهماتها الصادرة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (665) وتاريخ 1438/11/8 هـ وذلك تماشياً مع إطار الحوكمة الجديد المقترح لبرنامج التخصيص.
الإطار النظامي العام للتخصيص– IPO	إعداد مبادرة إطار تنظيمي لطرح وإدراج الأصول والقطاعات والخدمات المستهدفة بالتخصيص في السوق المالية السعودية فور تخصيصها.
إعداد مبادرة الإطار النظامي العام لمبادرات النقل العام.	إعداد مبادرة الإطار النظامي العام لمبادرات النقل العام.

اسم المبادرة	نبذة عن المبادرة
الإطار النظامي للقطاعات المستهدفة بالتخصيص	تقديم الدعم القانوني لعدد من القطاعات المستهدفة بالتخصيص بشأن الأدوات النظامية الخاصة بها (مثل مبادرة نظام البريد، ومبادرة نظام المنطقة الخاصة للحوسبة السحابية والمعلوماتية، ومبادرة نظام الوساطة العقارية، ومبادرة نظام المواصفات والجودة، ومبادرة نظام سلامة المنتجات).
الإطار النظامي العام للتخصيص –قواعد عمل اللجان الإشرافية للقطاعات المستهدفة بالتخصيص ومهماتها المعدل	تقديم الدعم لفريق عمل مكتب برنامج التخصيص بخصوص إعداد مبادرة بشأن تعديل بعض أحكام قواعد عمل اللجان الإشرافية للقطاعات المستهدفة بالتخصيص ومهماتها الصادرة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (55) وتاريخ 1442/1/20 هـ .
موافقة مجلس الوزراء على نظام التخصيص.	ويهدف نظام التخصيص إلى خلق بيئة تسمح برفع حجم ومستوى الخدمات المقدمة للمواطن والمقيم، ووضع المرونة اللازمة في البيئة التنظيمية والاستثمارية لمبادرات التخصيص بالمملكة، وبما يدعم ويُعزز تنفيذ تلك المبادرات ضمن بيئة تنظيمية واستثمارية جاذبة ومُحفزة للاستثمار على المدى القصير والطويل، وتسهيل تقديم تلك الفرص للقطاع الخاص بشكل شفاف وعادل و تحقيق نزاهة الإجراءات المرتبطة بالعقود، ورفع مستوى شمولية وجودة الخدمات وكفاءة الأصول ذات الصلة بمبادرات التخصيص.

تطوير الاستراتيجيات:

تم تطوير عدد من الاستراتيجيات لبعض القطاعات المستهدفة بالتخصيص خلال عامي 2019م و 2020م وجاري العمل على الانتهاء من تطوير عدد من استراتيجيات القطاعات الأخرى.

1. قطاع الصناعة والثروة المعدنية، تم الانتهاء خلال العام 2019م
2. قطاع البيئة والمياه والزراعة، تم الانتهاء خلال العام 2020م
3. قطاع البلديات، تم الانتهاء خلال العام 2020م
4. قطاع العمل والتنمية الاجتماعية، تم الانتهاء خلال العام 2020م

الجهود الإعلامية والتسويقية وبناء المعرفة:

قام المركز الوطني للتخصيص بتكوين قاعدة مستثمرين يتم التواصل معهم من خلال عدة قنوات الكترونية وفعاليات مخصصة للمستثمر المحلي والدولي. فخلال الفترة من العام 2018م حتى بداية العام 2021م قام المركز:

1. **بتسجيل ما يزيد عن 2000 شركة سعودية ودولية** في قاعدة بيانات المستثمرين لدى المركز الوطني للتخصيص
2. **بعقد أكثر من 50 ورشة** عمل حضورية بمشاركة أكثر من 1400 شركة.
3. بإقامة **9 جولات** تسويقية في 8 دول.
4. **بعمل 5 ملتقيات** محلية مع المستثمرين والقطاعات المالية السعودية.
5. بالمشاركة في أكثر من 55 فعالية ومناسبة ذات علاقة بجوانب التخصيص والشراكة.
6. بدعم القطاعات المستهدفة بالتخصيص خلال إطلاق وترسية وإغلاق المبادرات **بعدد 32 حملة إعلامية**
7. بإطلاق **3 حملات** توعوية موسعة
8. بإطلاق منصات إلكترونية (بوابة المستثمرين وبوابة المعرفة) من خلال الموقع الإلكتروني للمركز.

استراتيجية
برنامج التخصيص

استراتيجية برنامج التخصيص

أ. الركائز الاستراتيجية

بعد التعرف على طموحات برنامج التخصيص، والجهود الحالية، تم التوصل إلى أن ركائز استراتيجية برنامج التخصيص يمكن حصرها في ركيزتين اثنتين وممكن أساسي وحيد، وتتمثل الركائز الاستراتيجية بتعزيز جودة وكفاءة الخدمات العامة بالإضافة إلى دعم المساهمة في التنمية الاقتصادية. ويتم تمكين تحقيق الركائز من خلال تمكين منظومة التخصيص والشراكة بين القطاعين العام والخاص.

الركيزة الأولى: تعزيز جودة وكفاءة الخدمات العامة

من خلال إقامة شراكات مع القطاع الخاص والسعي إلى تقديم خدمات حكومية ذات جودة وكفاءة عالية، مثل مبادرات الرعاية الصحية الأولية والرعاية الممتدة، وتحسين الخدمات المقدمة في الأشعة، وزيادة سعة المختبرات، وتوفير خدمة غسيل الكلى للمستفيدين منها في المملكة العربية السعودية.

الركيزة الثانية: دعم المساهمة في التنمية الاقتصادية

تُركز هذه الركيزة على توقيع الاتفاقيات مع القطاع الخاص بهدف تعزيز وتطوير الاقتصاد، ويشمل ذلك توقيع العقود لزيادة الاستثمارات أو تنويع مصادر الدخل أو تخفيض التكلفة التشغيلية؛ مثل بناء محطة الشحن الثانية في مطار الملك خالد الدولي بالرياض، وكما هو الحال أيضاً في تخصيص شركات مطاحن الدقيق.

ب. الممكنات:

تمكين منظومة التخصيص والشراكة بين القطاعين العام والخاص

يُعد هذا الممكن أساسي لتحقيق طموحات برنامج التخصيص، وعليه فإن تصميمها بما يلائم البيئة المحلية مهم جداً، لذا فقد تم تصميمها وفق الاعتبارات الآتية:

- وجود مؤسسات تركز على تحفيز التخصيص ومراقبته.
- أهمية توفير نظرة موحّدة على المبادرات في جميع القطاعات.

اختيار نموذج مؤسساتي يتناسب مع طبيعة البيئة والتحديات. ويمكن استخلاص إنجازات هذه الركيزة من ثلاث مجالات رئيسية:

1. تطوير الأطر التشريعية العامة:

مما سيمكن عمليات التخصيص وحوكمتها، وذلك من خلال وضع إجراءات واضحة ومحددة تعمل على رفع مستوى مضامين التحضير لعمليات التخصيص وتنفيذها وكذلك رفع مستوى الالتزام بالأطر التشريعية، كما سيقوم هذا الجانب بوضع إجراءات موحدة ومحددة لعملية طرح مبادرات التخصيص، وهذا سيرفع من مستوى حوكمة العمليات، كما يتضمن قواعد بناء فرق عمل وتعيين الاستشاريين والتواصل مع القطاع الخاص، وبذلك سيساعد هذا الجانب في حل جزء من التحديات الرئيسية بما يضمن تحقيق الطموحات المنشودة، ورفع مستوى الشفافية والنزاهة في عمليات التخصيص. بالإضافة إلى مراجعة أحكام عدد من الأنظمة والتنظيمات واللوائح التي تتقاطع مع التخصيص، وتحليلها بما يسمح بالتعرف على الفجوات والعوائق التشريعية التي قد ترد في تلك الأنظمة والتنظيمات واللوائح، ومن ثم اقتراح حلول لها والعمل على معالجتها، وهذا سيمكن عمليات التخصيص ويضمن جذبها للمستثمرين، بما يعزز مصالح الحكومة ورفع مستوى تحقيق الفوائد المرجوة من عمليات التخصيص.

2. تمكين المركز الوطني للتخصيص:

يعمل المركز الوطني للتخصيص على وضع أو اقتراح الأطر التي تعمل على تمكين وحوكمة عمليات التخصيص، كما سيعمل المركز على ضمان إتمام عمليات التحضير والتنفيذ وفق أطر الحوكمة المعتمدة، وكذلك سيعمل على وضع ممكنات في المنظومة بما يساعد على تنفيذ عمليات التخصيص وفقاً لما هو مقرر لها، وبما يرفع من مستوى كفاءة المنظومة ويضمن قيام المركز بدوره في عمليات التخصيص والاستفادة القصوى لصالح المنظومة من خبراته في التخصيص.

3. تطوير استراتيجيات التخصيص ومؤشراتها وآليات تحفيز التخصيص:

بعد تفعيل اللجنة الإشـرافية المعنية بالقطاع، والتي سـتقوم بالعمل على تطوير اسـتراتيجية التخصيـص فـي القطـاع وفـق المسـتهدفات المحـددة لـه مـع مراعـاة أفضـل الممارسـات الدوليـة والظـروف الخاصـة بالقطاعـات فـي المملكـة، بما يتوافق مـع الإجـراءات النظامية، ومـن ثـم سـيتم العمـل على وضـع مؤشـرات ومعاييـر للتخصيص فـي ذلك القطـاع، ووضع عناصـر فـي البيئـة المحيطة بمبـادرات التخصيـص بما يحفـز المعنيين علـى التخصيص.

الاعتبارات
الاستراتيجية

سيتم دعم برنامج التخصيص ومراقبته ومعالجته من خلال افتراضات استراتيجية محددة، وسيتم استخدام تلك الافتراضات في تصميم خطة إنجاز قابلة للتنفيذ، وقد حددت الخطة التنفيذية لبرنامج التخصيص افتراضاتها الاستراتيجية كعوامل بالغة الأهمية والتي قد يؤدي عدم تحققها إلى إنهاء المبادرة أو حدوث تغيير جوهري عليها، وأما البيئة المحددة لتصنيف تلك الافتراضات فهي:

- الأهداف الاستراتيجية.
- محركات السوق والقطاع الخاص.
- مساهمة القطاع الخاص في تفعيل القدرات والإمكانات.
- الأطر القانونية والتنظيمية.

ولضمان دعم أي افتراضات استراتيجية محددة ومراقبتها ومعالجتها، تعد الخطة التنفيذية هذه الافتراضات من مخاطر برنامج التخصيص، وذلك لتقليل أو إزالة أي مشكلة محتملة قد تنشأ وتؤثر على الخطة التنفيذية.

وتجمع المصفوفة أدناه بين عوامل النجاح الحاسمة ومحددات المخاطر لضمان عدم القيام فقط بمعالجة المخاطر الاستراتيجية لبرنامج التخصيص، بل أيضاً للنظر في العوامل التي ستؤدي إلى الخطة التنفيذية الناجحة.

عوامل حاسمة لنجاح التنفيذ	الافتراضات الأساسية
الأهداف الاستراتيجية	1. ستظل أهداف برنامج التخصيص دون تغيير.
محركات السوق والقطاع الخاص	2. ضمان المستوى الأمثل من السيولة المالية في السوق والنظام المالي الوطني. 3. ضمان استقرار السوق المحلي من خلال سياسات استثمار القطاع الخاص.

عوامل حاسمة لنجاح التنفيذ	الافتراضات الأساسية
مساهمة القطاع الخاص في تفعيل القدرات والإمكانات	4. تفعيل اللجان الإشرافية للتخصيص وفرق عملها. 5. بناء المواهب والقدرات الفنية والمهارات الخاصة بمساهمة القطاع الخاص. 6. وضع وإعداد أو تحديث استراتيجيات مساهمة القطاع الخاص لكل قطاع. 7. تصميم وإعداد أطر الحوكمة الخاصة بالمركز الوطني للتخصيص ونموذجها التشغيلي أو تفعيلها.
الأطر القانونية والتنظيمية	8. وضع وإعداد أو تعديل الإطار التنظيمي الوطني للشراكة بين القطاعين العام والخاص. 9. وضع اللوائح التنظيمية للشراكة بين القطاعين العام والخاص وإعدادها أو تعديلها لكل قطاع.

المبادرات
المستقبلية

أمثلة المبادرات المستقبلية المحتمل طرحها خلال الفترة من عام 2021م وحتى عام 2025م*

أولاً: مبادرات الشراكة بين القطاعين العام والخاص

قطاع البيئة والمياه والزراعة:

1. مبادرة محطة تحلية مياه رابغ 4 IWP
2. مبادرة محطة معالجة الصرف الصحي بريدة 2 ISTP
3. مبادرة محطة معالجة الصرف الصحي المدينة المنورة 3 ISTP
4. مبادرة محطة معالجة الصرف الصحي تبوك 2 ISTP
5. مبادرة محطة تحلية مياه رأس محيسن IWP
6. مبادرة محطة تحلية مياه الجبيل IWP
7. مبادرة الخزن الاستراتيجي للمياه بمنطقة مكة المكرمة (جعرانة)
8. مبادرة الخزن الاستراتيجي للمياه بمنطقة مكة المكرمة (المغمس)
9. مبادرة الخزن الاستراتيجي للمياه بالمنطقة الشرقية
10. مبادرة الخزن الاستراتيجي للمياه في محافظة جدة
11. مبادرة الخزن الاستراتيجي للمياة جدة
12. مبادرة رابغ 5 لتحلية المياه
13. مبادرة الشقيق 4 لتحلية المياه
14. مبادرة شمال جدة لمعالجة المياه
15. مبادرة الخزن الاستراتيجي للمياه بالاحساء
16. مبادرة الخزن الاستراتيجي للمياه بالمدينة المنورة
17. مبادرة الخزن الاستراتيجي للمياه بالقصيم
18. مبادرة الخزن الاستراتيجي للمياه بعسير
19. مبادرة محطة معالجة الصرف الصحي شرق الرياض ISTP

* هذه المبادرات وتواريخها قابلة للتغيير حسب الأولويات و الجاهزية و قرارات اللجان الاشرافية لكل قطاع مستهدف

20. مبادرة محطة معالجة الصرف الصحي الحائر ISTP
21. مبادرة محطة معالجة الصرف الصحي خميس مشيط ISTP
22. مبادرة محطة معالجة الصرف الصحي جنوب نجران ISTP
23. مبادرة محطة معالجة الصرف الصحي أبو عريش 3 ISTP
24. مبادرة محطة تحلية مياه الجبيل 6 (الأحساء) IWP
25. مبادرة محطة تحلية مياه تبوك IWP
26. مبادرة محطة تحلية مياه جازان 1 IWP
27. محطة تحلية مياه الرايس
28. مبادرة الخزن الاستراتيجي للمياه بمدينة الرياض.
29. تخصيص مبادرات محطات الصرف الصحي الصغيرة المرحلة 1
30. مبادرة تخصيص محطات معالجة الصرف الصحي المرحلة 2
31. مبادرة تخصيص شبكة توزيع المياه – المرحلة الأولى

قطاع النقل

1. مبادرة تحقيق إيرادات من أصول الطرق
2. مبادرة تشغيل وتطوير الميناء الجاف بالرياض
3. مبادرات الإسناد للعقود ذات الأولوية بالمواني.
4. مبادرة إدارة وتشغيل مطار الملك عبدالعزيز بجدة
5. مبادرة إنشاء وتشغيل وإدارة مطار الطائف الجديد.
6. مبادرة إنشاء وتشغيل مطار أبها

قطاع النقل العام:

1. مشروع جسر أبحر بجدة.
2. مشروع خط الحافلات السريع في المدينة المنورة.
3. مشروع خط الحافلات السريع في جدة.

* هذه المبادرات وتواريخها قابلة للتغيير حسب الألولويات و الجاهزية و قرارت اللجان الاشرافية لكل قطاع مستهدف

قطاع الصحة:

1. مبادرة الأشعة التجريبية
2. مبادرة مستشفى الأنصار
3. مدينة الملك فيصل الطبية في أبها
4. مدينة الأمير محمد الطبية في الجوف
5. مبادرة تخصيص إسكان مستشفى الإيمان
6. الرعاية الصحية الأولية - التجريبية
7. مبادرة المختبرات التجريبية
8. مبادرة تخصيص مستشفى الأحساء
9. مبادرة تخصيص الأشعة المرحلة 1
10. مبادرة تخصيص الأشعة المرحلة 2
11. مبادرة تخصيص مستشفى اليمامة
12. مبادرة الرعاية الممتدة المرحلة 1
13. مبادرة الرعاية الممتدة المرحلة 2
14. مبادرة المختبرات المرحلة 1
15. مبادرة الأشعة المرحلة 3
16. الرعاية الأولية المرحلة 1
17. الرعاية الصحية الأولية المرحلة 2

* هذه المبادرات وتواريخها قابلة للتغيير حسب الأولويات و الجاهزية و قرارات اللجان الاشرافية لكل قطاع مستهدف

قطاع البلديات

1. اتفاقيات الاستثمار المشترك للأراضي

قطاع التعليم

1. جذب الاستثمارات للمباني التعليمية لإنشاء 60 مدرسة بمدينة الرياض– المرحلة الثالثة

ثانياً: مبادرات بيع الأصول

قطاع البيئة والمياه والزراعة:

1. تخصيص المؤسسة العامة للحبوب المطاحن 2 ، 4
2. مبادرة تخصيص محطة ينبع لإنتاج المياه
3. محطة الخبر لإنتاج المياه IWP
4. محطة الشعيبة لإنتاج المياه IWP
5. شركة نقل وتقنيات المياه

قطاع الإعلام:

1. أبراج البث التلفزيوني.

قطاع المالية:

1. أصول التبريد المركزي

* هذه المبادرات وتواريخها قابلة للتغيير حسب الأولويات و الجاهزية و قرارات اللجان الاشرافية لكل قطاع مستهدف

الإطار الزمني للمبادرات

المبادرة	2021	2022	2023	2024	2025
الممكنات: تمكين منظومة التخصيص والشراكة بين القطاعين العام والخاص					
تمكين المركز الوطني للتخصيص					
الركيزة الأولى: تعزيز جودة وكفاءة الخدمات العامة					
مبادرات قطاع الداخلية					
مبادرات قطاع الصحة					
مبادرات قطاع الحج والعمرة					
مبادرات قطاع العمل والتنمية الاجتماعية					
مبادرات قطاع الإسكان					
مبادرات قطاع الطاقة					

* هذه المبادرات وتواريخها قابلة للتغيير حسب الأولويات و الجاهزية و قرارات اللجان الاشرافية لكل قطاع مستهدف

المبادرة	2021	2022	2023	2024	2025
الركيزة الثانية: دعم المساهمة في التنمية الاقتصادية					
مبادرات قطاع التعليم					
مبادرات قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات					
مبادرات قطاع البيئة والمياه والزراعة					
مبادرات قطاع النقل					
مبادرات قطاع النقل العام					
مبادرات قطاع البلديات					
مبادرات قطاع المالية					
مبادرات قطاع الرياضة					
مبادرات قطاع الإعلام					
مبادرات قطاع الصناعة والثروة المعدنية					

* هذه المبادرات وتواريخها قابلة للتغيير حسب الأولويات و الجاهزية و قرارات اللجان الاشرافية لكل قطاع مستهدف

برنامج التخصيص

رؤية VISION 2030

المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA